ISSN = 2073-6614 pp: 51-83 | مجلة جامعة الانبار للغات والآداب

"Ghayat Al Talabb fi Ma'arifati Kalam Al Arab" by Muhammad Bin Ahmed Bin Isa Al-Maghribi Al-Maliki (died 1016 AH) Study and Investigation

غاية الطلب في معرفة كلام العرب لمحمد بن أحمد بن عيسى المغربيّ المالكيّ (ت1016هـ)، دراسة وتحقيق

Instr. Dr. Esam Mahmoud Kreekish

University of Anbar- College of Arts- Arabic Language Department

hmodyking97@uoanbar.edu.iq

م.د. عصام محمود كريكش

جامعة الانبار – كلية الآداب– قسم اللغة العربية

Received:07/07/2021 Accepted: 11/08/2021 Published: 30/9/2021

Doi: 10.37654/aujll.2021.171122

الملخص

غاية الطلب في معرفة كلام العرب هو كتاب أُلِّفَ في القرن التاسع الهجري، وألَّفَه محمد بن أحمد بن عيسى المالكي المغربي (ت1016هـ)، ووُضِعَ لاختصار أبواب النحو، تسهيلًا لحفظها وتداولها، وجاء هذا البحث لتحقيق هذا الكتاب ودراسته.

Abstract

"Ghayat Altalab Fi Ma'arifat Kalam Alarab" is a book authored in 9th century by Muhammad bin Ahmed bin Eisa Almaliki Almaghribi (died-1016 H.D). It was authored to shorten the grammatical fields to simplify memorizing and transfer. The aim of this research is to re-author and study this book.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين، معلم الانسانية وهاديها إلى السراط المستقيم، نبينا محمد بن عبد الله الصادق الأمين، وبعد:

يُعنى هذا البحث بدراسة كتاب في النحو وتحقيقه، وجاء تحقيقه وفق المناهج العلمية المتبعة في تحقيق المخطوطات، وهو مُؤَلَّفٌ مختصر في النحو، أَلَّفَه محمد بن أحمد بن عيسى المالكي المغربي المتوفى سنة (1016هـ)، تحت عنوان (غاية الطلب في معرفة كلام العرب).

وكان الهدف من هذا العمل هو إخراج هذا الجهد الذي لم تصل إليه أيدي طلبة العلم والباحثين بعد، وليكون من اللبنات المهمة في بناء مكتبة النحو العربي، ويُعَد هذا الكتاب مرجعًا مختصرًا لمن أراد أن يسهل عليه حفظ أبواب النحو وتقسيماتها، مُغنيًا عن مطولات الشروح وصعبها.

واقتضت طبيعة البحث أن يقسم على قسمين: القسم الأول ضَمَّ مبحثين، كان المبحث الأول عن سيرة المؤلِّف، والمبحث الثاني كان عن وصف المخطوط وتوثيق نسبته لمؤلِفه، أما القسم الثاني فكان خالصًا لتحقيق نص كتاب (غاية الطلب في معرفة كلام العرب) الذي جرى تحقيقه وفقًا لأصول التحقيق المعتمدة في تحقيق المخطوطات، ولله الحمد في الأولى والآخرة.

القسم الأول: دراسة المخطوط:

المبحث الأول: التعريف بالمؤلف:

أولًا: اسمه ولقبه ونسبته:

ابتداءً أورد ما جاء من بيانِ اسمهِ مما ذكرهُ في افتتاحية مختصره الموسوم بـ: (غاية الطلب في معرفةِ كلامِ العَربِ)، التي هي أيضًا ضِمنَ ميدان قسمِ التحقيق إذ ورد أنَّ اسمَهُ هو: " يقول أفقر عباد الله تعالى وأحوجهم إلى مغفرته ورضوانه محمد بن احمد بن عيسى المغربي المالكي"[(1)]. وهذا بإجماع المصادر[(2)]، وهو مفسر، فقيه، مشارك في بعض العلوم.

ثانيًا: ولادته:

انفرد عادل نويهض صاحب معجم المفسرين بذكر سنة ولادته أنها (940هـ)[(3)].

ثالثاً: آثاره:

- غاية الاتحاف فيما خفي من كلام القاضي والكشاف، نشرته دار الكتب الاسلامية، في (612) صفحة.
- بديع الجوهر النفيس في بيان عينية الرئيس (ابن سينا).
- غاية الطلب في معرفة كلام العرب.

(1) غاية الطلب في معرفة كلام العرب: 1.

(2) ينظر: معجم المؤلفين: 306/8، وهدية العارفين: 262/2، وإيضاح المكنون: 137/3.

(3) معجم المفسرين: 485/2.

رابعاً: وفاته:

ذُكِرَ في كتب التراجم[1] أنه توفي سنة (1005هـ)، ولا دليل لديهم سوى ما ذكر في أحد آثاره أنه (فرغ من تأليفها سلخ جمادى الأولى سنة 1005 هـ)، وقد أشار صاحب معجم المؤلفين إلى ذلك بقوله: (كان حيًا 1005هـ)[2]، وقد دَوَّن في معجم المفسرين أنَّ وفاته كانت سنة (1018هـ)[3].

المبحث الثاني

دراسة في مختصره (غاية الطلب في معرفة كلام العرب)

أولًا: موضوع الكتاب:

إنَّ موضوع كتاب (غاية الطلب في معرفة كلام العرب) هو مختصر للنحو وضعه المؤلف عندما رأى على حد قوله عزوف الناس عن الكتب المطوّلة وغيرها، فوضع هذا المختصر لتسهيل الحفظ، والاحاطة بجميع قواعد النحو بيسر وسهولة، وقد صرَّح بهذا قائلًا: "لما رأيت الهمم تقاصرت، وفي أمر المعيشة تشاغلت، ونأت عن المختصرات والمطولات، وأقبلت على طلب اللذات وحب الشهوات، أردتُ أنْ أجعل مقدمة بعد أنْ سألني فيها بعض الإخوان أدخلني الله واياه أعلا الجنان إنه حنان منان، لم أسبق فيما أعلم إلى مثلها في الاختصار بكرم الإبكار بحجة في الاسناد كافية لمن أراد الاقتصار"[4].

ثانيًا: توثيق الكتاب:

إن نسبة هذا الكتاب إلى محمد بن أحمد بن عيسى المغربي المالكي لا يرقى إليها أدنى شك وذلك:

- أنه جاء على غلاف المخطوط عنوان الكتاب ونسبته للمؤلف صريحًا[5]
- أنه صرح باسم الكتاب ونسبته إليه في الصفحة الأولى من المخطوط قائلًا: "فيقول أفقر عباد الله تعالى وأحوجهم إلى مغفرته ورضوانه محمد بن أحمد بن عيسى المغربي المالكي ...

(1) ينظر: هدية العارفين: 262/2، وإيضاح المكنون: 137/3.

(2) معجم المؤلفين: 306/8.

(3) معجم المفسرين: 485/2.

(4) غاية الطلب في معرفة كلام العرب: 2.

(5) المصدر نفسه: 1

لم أسبق فيما أعلم إلى مثلها في الاختصار بكرم الإبكار بحجة في الإسناد كافية لمن أراد الاقتصار وسميتها غاية الطلب في معرفة كلام العرب"[1].

- أنه ذكر نسبتها إليه في ختام المخطوط بقوله: " أحسن الله عاقبتها آمين على يد أفقر عباد الله محمد المغربي المالكي غفر الله تعالى له"[2].

ثالثًا: وصف نسخة المخطوط:

- اعتمدت في تحقيق هذا المخطوط على نسخة واحدة، وذلك بعد التقصي ومتابعة فهارس المخطوطات، إذ لم أقف على غير هذه النسخة، وهي من مكتبة جامعة الرياض برقم (806)، جاءت ضمن مجموع ضمَّ خمسٍ وعشرين رسالة، وبدأت صفحاتها بالرقم (143) وهو رقم صفحة واجهة المخطوط التي ضمت العنوان واسم المؤلِف، وانتهت بالرقم (153)، وقد انتهى من كتابتها في العاشر من جمادي الأولى سنة (965هـ)[3].
- خطها واضح مقروء، مع وجود سقط لبعض الكلمات لم أستطع الوقوف عليها.
- ناسخها – كما جاء في الصفحة الأخيرة– هو المؤلف.
- عدد صفحات المخطوط احدى عشرة صفحة، كل صفحة ضمّت خمسة عشر سطرًا، باستثناء صفحة العنوان.
- أهمل مؤلفها التشكيل، كما أنه دأب على عدم كتابة الهمزة بجميع أشكالها.

رابعًا: منهج المؤلف في كتابه:

تمثل منهج المؤلف محمد بن أحمد بن عيسى المغربي في كتابه بما يأتي:

- بدأ كتابه بالبسملة والحمدلة والصلاة على النبي محمد ﷺ وعلى آله وصحبه[4].
- أورد بعد البسملة الأسباب التي حملته على تأليف هذا المختصر، مختتمًا ذلك بالدعاء وسؤال القبول من الله عن هذا العمل[5].
- قسم كتابه إلى أبواب ضمت موضوعات النحو المختلفة، ثم قسم بعض تلك الأبواب إلى فصول[1].

(1) المصدر نفسه: 2.

(2) المصدر نفسه: 12.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 11.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 2.

(5) ينظر: غاية الطلب في عرفة كلام العرب: 2.

- امتاز شرحه بالاختصار الشديد كما أراده، فقد أورد في مقدمة كتابه أنه أراده مختصرًا لم يسبق إلى مثله[2].
- يبتدأ المؤلف كل باب بالتعريف للموضوع النحوي الذي يتضمنه ذلك الباب.
- إذا ورد في موضوع ما خلاف بين النحاة فإنه يشير إلى وجوده بقوله: "خلاف" أو "فيه خلاف".
- كان المؤلف مقتصدًا جدًا في الشواهد، فهو نادرًا ما يستشهد بالآيات القرآنية[3]، وكذلك الأبيات الشعرية، فلا يذكر سوى شطر البيت أو جزء من الشطر على قدر حاجته من الشاهد[4] ، وهذا ما أجراه على الشواهد النحوية جميعها.
- خلا كتابه من الهمزات بجميع أشكالها، ولعل ذلك يعود إلى لهجة أهل المغرب التي تمتاز بعدم الهمز.
- كتب المؤلف كلمتي (الباب) و(الفصل) باللون الأحمر تمييزًا لها عن باقي المتن.

خامسًا: منهج التحقيق:

لغرض تحقيق هذا الأثر الثمين وإخراجه سليمًا صحيحًا كما أراد له مُؤَلِفُهُ أن يكون، حاولت الالتزام بما دأب عليه المحققون الثقات، وبقواعد التحقيق الصحيحة، وكما يأتي:

- قرأت النص قراءة متأنية للوقوف على أبعاده وما أُرِيدَ به.
- أعدت كتابة النص وفقًا لقواعد الأملاء الحديثة مقومًا ما فيه من أخطاء وتصحيف وتحريف، مع الإشارة إلى ذلك.
- فَسَرت عبارات المخطوط الغامضة، وعَلَّقتُ ما يحتاج منها إلى تعليق باختصار.
- عنيت بضبط الألفاظ التي تحتاج إلى ضبط.
- خَرَّجت الآيات القرآنية الواردة في النص مشيرًا إلى اسم السورة ورقم الآية، وكذلك خرّجت الأبيات الشعرية من مضانها.
- شرحت أغلب المسائل النحوية التي تحتاج إلى بيان مع ذكر آراء العلماء فيها، محددًا مصادرها.

---

(1) ينظر: المصدر نفسه: 2، 3، 4، 11.

(2) ينظر: المصدر نفسه: 2.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 6.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 6، 9، 10.

- بَيَّنتُ الخلافات النحوية جميعًا، التي ذكرها المؤلف في الموضوعات النحوية محددًا أصحابها ومصادرها.
- اكتفيت بذكر بيانات المصادر التي استعنت بها في ثبت المصادر عن ذكرها في التعليقات، اختصارًا.
- كتبت العنوانات الرئيسة بلون غامق مختلفا عن شرح الموضوع.

سادسًا: صور المخطوط:

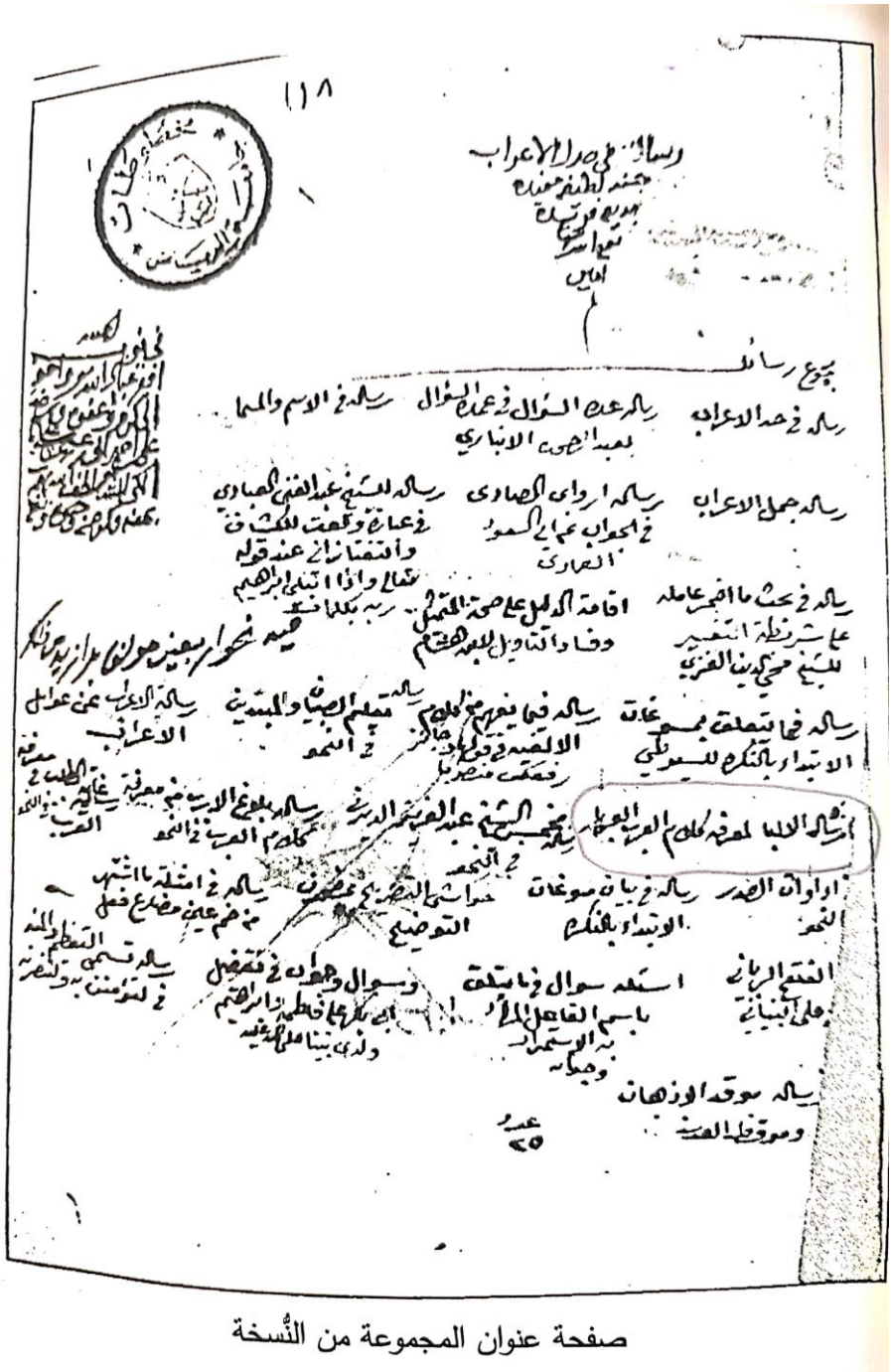

صفحة عنوان المجموعة من النُّسخة

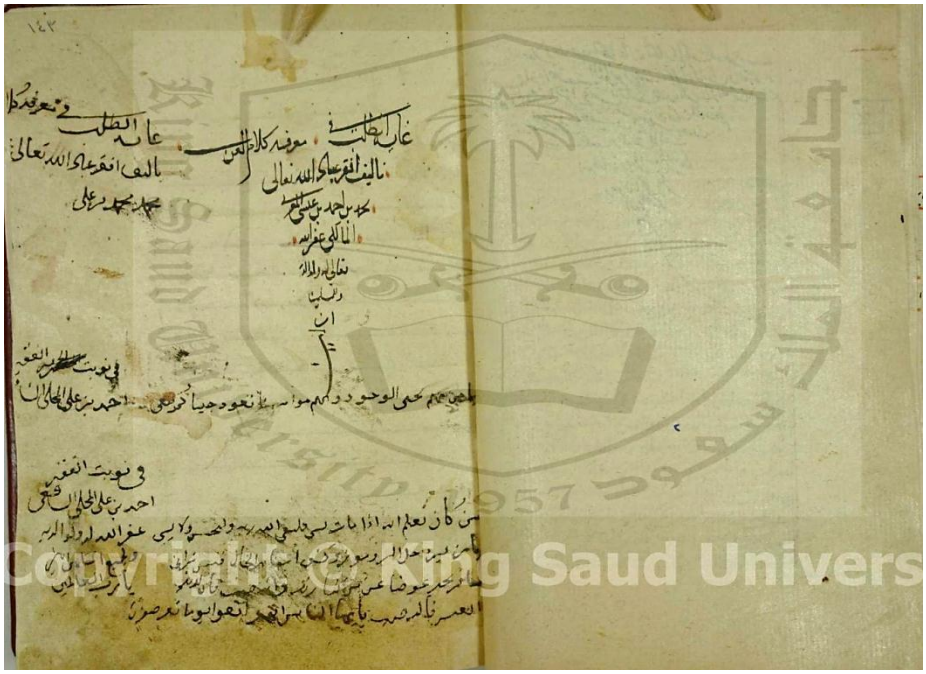

لوحة العنوان

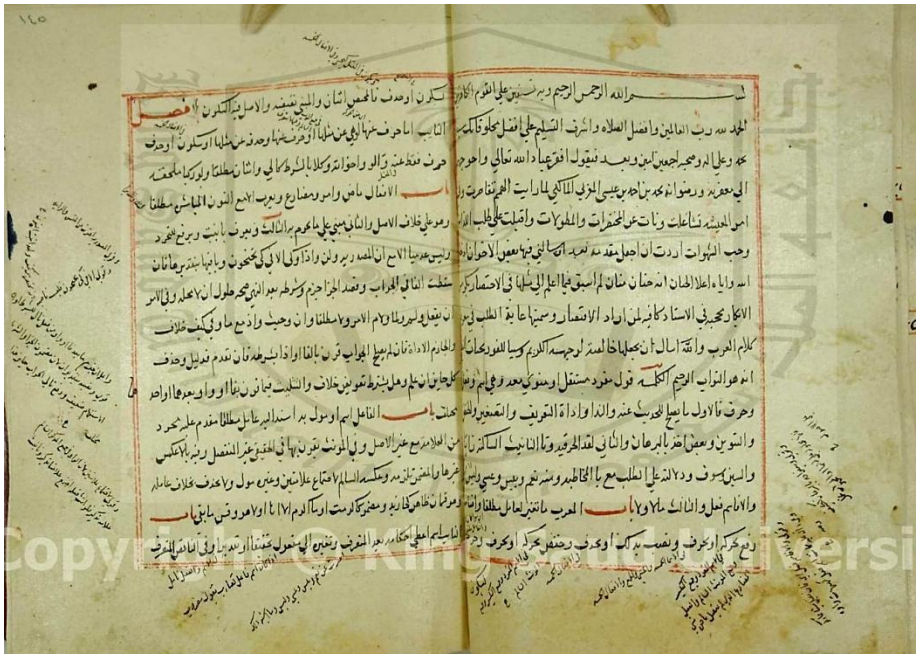

اللوحة الأولى

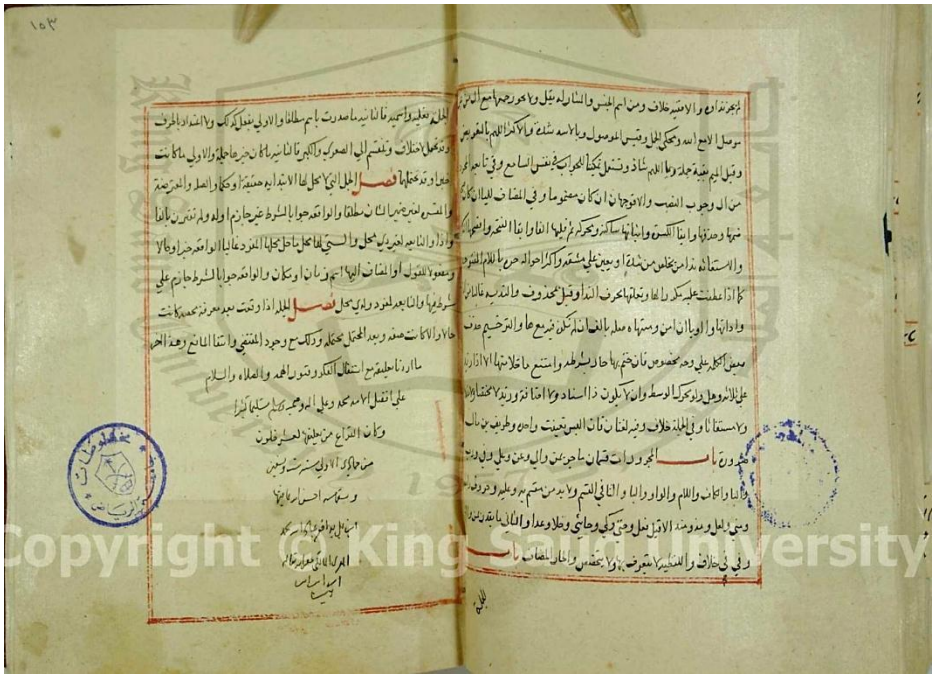

اللوحة الأخيرة

القسم الثاني

التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين على القوم الكافرين

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأشرف التسليم على أفضل مخلوقاتك سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين آمين، وبعد: فيقول أفقر عباد الله تعالى وأحوجهم إلى مغفرته ورضوانه محمد بن أحمد بن عيسى المغربي المالكي: لما رأيت الهمم تقاصرت وفي أمر المعيشة تشاغلت ونأت عن المختصرات والمطولات وأقبلت على طلب اللذات وحب الشهوات أردت أن أجعل مقدمة بعد أن سألني فيها بعض الإخوان أدخلني الله وإياه أعلى الجنان إنّه حنّان منّان، لم أسبق فيما أعلم إلى مثلها في الاختصار بكرم الابكار بحجة في الاسناد كافية لمن أراد الاقتصار وسميتها غاية الطلب في معرفة كلام العرب، والله أسأل أن يجعلها خالصة لوجهه الكريم وسببًا للفوز بجنات النعيم إنه هو التواب الرحيم.

[باب][1] الكلمة

قول مفرد مستقل أو منوي[2]، وهي اسم وفعل وحرف، فالأول ما يصلح للحديث عنه والنداء وأداة التعريف والتصغير والخفض والتنوين وبعض أخذ بالبرهان، والثاني لـ (قد) الحرفية و(تاء) التأنيث الساكنة زائدة، و(السين) و(سوف)؛ ودلالته على الطلب مع (ياء) المخاطبة ومنه (نِعْمَ) و(بِئْسَ) و(عسى) و(ليس) وإلّا فاسم فعل، والثالث ما لا[3].

باب المعرب

ما تغير لعاملٍ مطلقًا، وأقسامه: رفع بحركة أو بحرف، ونصب بذلك أو بحذف، وخفض بحركة أو بحرف وحركة بسكون أو حذف، فالمختص اثنان والمبني نقيضه، والأصل فيه السكون.

فصل النائب

إمّا حرف عنها أو هي عن مثلها أو حرف عنها وحذفه عن مثلها أو سكون أو حذف حرف فقط عنه و(أُلُو) وأخواته وكلا بالشرط كـ (ألي) واثنان مطلقا ولو ركبا ملحقه.

باب الأفعال

ماض وأمر ومضارع ويعرب، إلّا مع النون المباشرة مطلقًا؛ وهو على خلاف الأصل[4]، والثاني مبني على ما يجزم به، الثالث ويعرف بـ (أنيت)[1]، ويرفع للتجرد وليس عدميًا إلّا مع أن

(1) ما بين المعقوفتين زيادة يقتضيها التقسيم الذي اتبعه المؤلف.

(2) ينظر: شرح التسهيل: 5/1، والهمع: 23/1-24.

(3) أي: ما لا تجري عليه هذه الشروط.

(4) هذا أحد أقوال ثلاثة في الفعل المضارع الذى اتصلت به نون التوكيد، وحاصله أن الفعل المضارع يبنى على الفتح إذا باشرته نون التوكيد ولم يفصل بينهما فاصل ظاهر أو مقدر، وذلك في الفعل المضارع المسند إلى اسم ظاهر أو إلى ضمير الواحد المذكر، وعلة بنائه حينئذ تركبه مع النون كتركب خمسة عشر، والفاصل الظاهر ألف الاثنين، والمقدر واو الجماعة وياء المخاطبة، والقول الثاني أن المضارع مع نون التوكيد مبنى مطلقًا سواء أباشرته النون أم لم تباشره، وهو مبنى على فتح ظاهر مع المباشرة، وعلى فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة مع غير المباشرة، والقول الثالث أن الفعل المضارع مع نون التوكيد معرب مطلقا، وعلامة إعرابه النون المحذوفة لتوالى الأمثال إذا كانت النون غير مباشرة للفعل بأن فصل بينهما فاصل ملفوظ به أو مقدر، أما مع النون المباشرة فعلامة إعرابه حركة مقدرة منع

المصدرية، ولن، وإذا، وكي، إلّا في (كي تحتجون)، و(يا) فيها بتقديرها فإن سقطت الفاء في الجواب وقصد الجزاء جزم وشرطه بعد النهي صحة حلول أن لا محله، وفي الأمر أن يفعل، ولم، ولما، ولام الأمر، ولا مطلقا، وإن، وحيث، وإذ مع ما، وفي كيف خلاف، والجازم الأداة، فإن لم يصلح الجواب قُرِن بالفاء أو إذا بشرطه فإن تقدم فدليل؛ وحذف كلٍ جائز إن عُلِم، وهل يشترط تعويض خلاف، والتثليث فيما قرن بـ (فاء) أو (واو) بعدهما أو أحد مختلف[2].

باب الفاعل

اسم أو مؤول به[3]؛ أُسند إليه عامل مطلقًا مقدم عليه مجرد من العلامة[4] مع غير الأصل؛ وفي المؤنث يُقرن بها في الحقيقي غير المنفصل، وفيه بـ (إلّا) عكس غيرها، والمضمر تلزمه، وعكسه السالم لاجتماع علامتين، وغيره مؤول ولا يحذف بخلاف عامله وهو قسمان: ظاهر كـ (جاء زيد)، ومضمر كـ (أَكْرَمْتُ أو ما أُكرَمَ إلّا أنا أو إلّا هو)، وقس ما بقي[5].

باب النائب

اسم أعطي أحكامه بعد المتصرف وتغيره إلى مفعول تحقيقًا أو تقديرًا، وفي الناقص المتصرف ثالثها إن عَمِلَت في مجرور؛ والأوْلى المفعول به، وفي (فاء) معتل العين الكسر، والاشمام، والضم، فإن أسند إلى ضمير وجب منها شيآن، وفي (ظُنَّ زيدٌ قائمًا) و(أُعْطِيَ زيدٌ بسرًا)

من ظهورها حركة التمييز بين المسند إلى الواحد والمسند إلى الجماعة والمسند إلى الواحدة. ينظر: شرح الشافية: 230/2.

(1) وتسمى أيضًا "أحرف المضارعة" وهذه الحروف يبدأ بها المضارع، فتجيء مضمومة إذا كان عدد أحرف الماضى أربعة أحرف، مثل: أُجاهد، أُقْدم، نُحرّر وتكون مفتوحة فيما عدا ذلك مثل "تَهدِي، يَنْصَح، يَرْتَقِي، يَنْتَصِر، يَستمع". ينظر: النحو المصفى:10.

(2) ينظر: شرح قطر الندى: 55–69.

(3) أي: بمنزلته.

(4) أي: لا يتأخر عاملُه عنه ولا تلحقه علامةُ تثنيةٍ ولا جمع، ينظر: متن قطر الندى: 13.

(5) ينظر: الآجرومية: 11/1، وأوضح المسالك: 77/2.

يجب الأول في الأول عند أكثرهم[1]، وفي الثاني فيما بليس وهو قسمان: ظاهر، ومضمر، كـ (ضُرِبَ عمرٌ وضُرِبْتُ وما ضُرِبَ عمرو) وقِسْ فروعهما[2].

باب المبتدأ

اسم أو مؤول به مجرد من العامل[3] غير الزائد للإسناد، والخبر مُتم للفائدة مع غير الوصف ومعه إنْ اعتمد ساد مسده وشرطه التعريف إلّا مع عموم أو خصوص، ويقع جملة وشبهها برابط ما لم تكن نفسه فلا[4]، والصحيح أنه المحذوف ويجب بعد (لولا)، و(واو المعية)، وفي نص اليمين، والحالة التي لا تصلح[5]، ويأتي متعددًا، وحذف ما يعلم، والتقدم جائز الّا لمانع[6] وهو قسمان: ظاهر كـ (زَيدٌ قائمٌ)، ومضمر كـ (أنا ذاهبٌ) وهو عندنا، وقس ما بقي[7].

(1) إن كَانَ الْفِعْل يتَعَدَّى إِلَى مفعولين أَقمت الأول مِنْهُمَا مقَام الْفَاعِل فَرَفَعته وَتركت الثَّانِي مَنْصُوبًا بِحَاله ينظر: اللمع: 10/33.

(2) ينظر: شرح قطر الندى: 1/187-191.

(3) يُقصدُ بالعواملِ اللفظيةِ: الأفعالُ والحروفُ التي تختصُّ بالمتبدأ والخبرِ، فأمَّا الأفعالُ فنحو كان وأخواتها. والحروفُ نحو إنَّ وأخواتها، وما الحجازية. ينظر: شرح المفصل: 1/83.

(4) يقع الخبرُ جملةً لها رابطٌ كـ "زيدٌ أبوه قائمٌ" و {وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ} و {الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ} و "زيدٌ نعمَ الرجلُ"، إلا في نحو: {قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ}، ينظر: متن قطر الندى: 1/9.

(5) يجب حذفُ الخبر قبلَ جوابَيْ (لَوْلا) والقسمِ الصريحِ والحالِ الممتنعِ كونُها خبراً، وبعد الواو المصاحبةِ الصريحةِ، نحو {لَوْلا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ} و "لَعَمْرُكَ لأفعلَنّ" "وضَرْبِي زيداً قائماً" و "كلُّ رجل وضَيعَتُهُ"، ينظر: متن قطر الندى: 1/9-10.

(6) أصل التركيب هو تقديم المبتدأ، ويجوز تأخيره إلّا لوجود ما يمنع التأخير كأن تكون لام الابتداء الابتداء داخلة على المبتدأ، نحو: "لزيد قائم"،أَوْ كَانَ الخبر مُسْنَدا لذي لَام ابْتَدَاء؛ لاستحقاق لام الابتداء الصدر، أَو مسندًا لمبتدأ لاَزِمِ الْصَّدر كاسم الاستفهام، والشرط، والتعجب، و"كم" الخبرية "كَمَنْ لِي مُنْجِدَا"، و"من يقم أحسن إليه"، و"ما أحسن زيدا"، و"كم عبيد لزيد"، وما في معنى اسم الاستفهام والشرط وما أضيف إليهما، نحو: "غلام من عندك؟ " و"غلام من يقم أقم معه"، ويجب أيضًا تأخير الخبر المقرون بالفاء، نحو: "الذي يأتيني فله درهم". ينظر: شرح الأشموني لألفية ابن مالك: 1/200-202.

(7) ينظر: أوضح المسالك: 1/186.

باب (كان) الناقصة وأخواتها

كهي بلا شرط إلّا خمسة، فيتقدم نفي أو شبهه أو ما المصدرية أو الظرفية وهي: (دام، وزال، وأخواتها) وتستعمل تامة إلّا (ليس، وفَنِيَ، وزال)[1]، واختصت بجواز زيادتها متوسطة[2]، وبحذف نون مضارعها المجزوم بالسكون وصلًا إن لم يلقها ساكن ولا ضمير متصل منصوب[3]، وبحذفها فقط مع تعويض ما أو هي مع اسمها بعد الشرطيتين[4] والمتصرف فيها كالماضي؛ إلّا (ليس) باتفاق و(دام) عند بعضهم، وتَصَرُّفُ (زالَ) ناقص[5]، وتقدّم الخبر على النافي جائز كتقدّم المعمول مع عاملها على الاسم والظرف مطلقًا، والتوسط جائز إلّا لمانع[6].

(1) ينظر: شذور الذهب: 12، وهمع الهوامع: 408/1.

(2) ذكر الزمخشري في المفصل: وزائدة في قولهم: "إنَّ منْ أفضَلِهِم كان زَيدًا"، ينظر: المفصل: 351/1، وشرح التسهيل: 360/1-361.

(3) أي: جواز حذف لام مضارع (كان) الساكن جزمًا، كقوله تعالى: "ولمْ يَكُ منَ المُشْرِكِين"، وعند سيبويه يمتنع الحذف إنْ ولي ساكن، ولا يمنعه يونس، وبه قال صاحب التسهيل، ينظر: التسهيل: 366/1، وهمع الهوامع: 445/1.

(4) الشرطيتين: (إن) و(لو).

(5) ينظر: شرح الأشموني: 228/1.

(6) من المانع خوف اللبس، نحو: "كان صاحبي عدوي" واقتران الخبر بـ (إلّا)، نحو: {وَمَا كَانَ صَلاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً}، وأن يكون في الخبر ضمير يعود على شيء في الاسم، نحو: "كان غلام هند مبغضها"، ينظر: شرح الأشموني: 231/1.

فصل حمل على ليس (ما)[1] و(لا)[2] و(لات)[3] و(إن)[4]

في الإهمال والإعمال فيهن بشرطه لفرعيتها وليست مستوية.

فصل أُلحِقَ بـ (كان) كاد وأخواتها

والفرق ظاهر، وترك (أنْ) من بعضها واجب[5]، فـ (عسى، وحرى، واخلولق) دالة على رجائه، و(كاد، وكرب، وأوشك) على مقاربته في الامكان، و(أنشأ، وجعل، وطفق، وأخذ، وعلق) على الشروع فيه، وإذا بنيت على اسم جاز اسنادها إلى أن يفعل؛ مكتفيًا به أو إلى ضميره[6].

باب (إنَّ) و(أنَّ) و(ليت) و(لكن) و(لعل)[7]

وهي مع اختلاف معانيها عكس ما قبلها[8] ما لم تقترن بها (ما) الحرفية [9]، إلّا (ليت) فوجهان[10]، ولا يتقدم خبرها إلّا الظرف لفرعيتها، والفرق بين الأُولَتَين أنَّ المفتوحة تُؤَوَّل وتُعَيَّن، إن

---

(1) ما النافيةُ عند الحجازيّينَ كليس إن تقدم الاسمُ، ولم يُسْبَقْ بـ"إن" ولا بمعمولِ الخبر إلا ظرفاً أو جاراً ومجروراً، ولا اقترنَ الخبرُ بإلا. ينظر: متن قطر الندى: 11/1.

(2) ولإعمالها أَرْبَعَة شُرُوط أَن يتَقَدَّم اسْمهَا وَأَن لَا يقْتَرن خَبَرهَا بإلا وَأَن يكون اسْمهَا وخبرها نكرتين وَأَن يكون ذَلِك فِي الشّعْر لَا فِي النثر فَلَا يجوز إعمالها فِي نَحْو لَا أفضل مِنْك أحد وَلَا فِي نَحْو لَا أحد إِلَّا أفضل مِنْك وَلَا فِي نَحْو لَا زيد قَائِم وَلَا عَمْرو، ينظر: شرح قطر الندى: 144/1.

(3) واختلف النحويون في (لات)، فقيل: لا عمل لها. ونقل عن الأخفش، وما ينتصب بعدها عنده منصوب بفعل مضمر، تقديره: ولا أرى حين مناص. ونقل صاحب البسيط عن السيرافي أنه قال في " ولات حين مناص ": هو على الفعل، أي: ولات أراه حين مناص. وقيل: تعمل عمل إن. وهو مذهب الأخفش. وهي عنده لا النافية للجنس، زيدت عليها التاء، وحين مناص اسمها، والخبر محذوف، أي: لهم، ونحوه. وقال سيبويه، ومن وافقه: تعمل عمل ليس. وهي على هذا لا المشبهة بليس، زيدت عليها التاء. ينظر: الجنى الداني: 488.

(4) لا تعْمل عِنْد سِيبَوَيْهِ وَالْفراء وَأَجَازَ الْكسَائي والمبرد إعمالها عمل لَيْسَ، وَسُمِعَ من أهل الْعَالِيَة (إِنْ أَحَدٌ خَيرًا مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بالعافية)، ينظر: مغني اللبيب: 34/1-35.

(5) ينظر: شرح الأشموني على الألفية: 278/1.

(6) ينظر: شرح شذور الذهب: 348، 349، 356.

(7) أهمل المؤلف ذكر (كأن) التي هي إحدى أخوات (إنَّ).

(8) أي: تنصب المبتدأ وترفع الخبر، على عكس (كان) وأخواتها.

(9) أي: تنصب هَذِه الأدوات الْأَسْمَاء وترفع الْأَخْبَار بِشَرْط أَن لَا تقترن بِهن مَا الحرفية فَإِن اقترنت اقترنت بِهن بَطل عملهن وَصَحَّ دخولهن على الْجُمْلَة الفعلية، ينظر: شرح قطر الندى: 149.

(10) تكون باقية مع (مَا) على اختصاصها بالجملة الاسمية فَلَا يُقَال: (ليتما قَامَ زيد) ولذلك أَبقوا عملها وأجازوا فِيهَا الإهمال حملًا على إخوتها، وقد استعملتها بعض العرب بمنزلة وددت،

وقعت خبر الاسم معني غير قول، ولا صادق عليه خبرها، وإلّا وجب الكسر، وجوز وجهان بعد إذا[1] فإن خففت قَلَّ الإعمال، وتلزم اللام إلّا لدليل[2]، والمفتوحة يسكن اسمها؛ ويجب في خبرها شروط إن فصل بـ (قد) أو النفي أو تنفيس أو (لو)[3].

باب من أفعال القلوب[4]

(ظَنَّ) وأخواتها، وهي ثلاثة أقسام: ما يفيد اليقين أربعة[5]، والرجحان خمسة[6]، وما يقيدها[7]؛ والغالب الأول اثنان وما يقيدهما[8]، والغالب الثاني ثلاثة[9] فجميعها تنصبهما لا مانع.

باب النعت

هو التابع المشتق مطلقًا، ويقع جملة خبرية[10]، وما ورد المؤول به مشتملة على رابط[11] ومصدرا غير مطرد[12]، ولا مفتتح بميم زائدة[1]، وجعله حالًا أكثر كـ (الفعلية)، وحذف الرابط منها

فعداها إلى مفعولين، وأجراها مجرى الأَفعال، فبدخول هذا المعنى فيها صارت أقوى من أخواتها. ينظر: علل النحو: 216/1، وشرح قطر الندى: 151.

(1) يجوز فتح همزة إن وكسرها إذا وقعت بعد إذا الفجائية، نحو: (خَرَجْتُ فإذا إن زيدًا قائمٌ)، فمن كسرها جعلها جملة، والتقدير: (خَرَجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ)، ومن فتحها جعلها مع صلتها مصدرًا، وهو مبتدأ خبره إذا الفجائية والتقدير: (فإذا قيام زيدٌ، أي: ففي الحضرة قيام زيد)، ويجوز أن يكون الخبر محذوفًا والتقدير: (خرجت فإذا قيامُ زيدٌ موجود)، ينظر: شرح ابن عقيل: 350/1.

(2) تدْخل اللَام الْمفتوحة في خبر إِن المكسورة دون سائر أخواتها زائدة مُؤَكدَة تقول: (إِن زيدًا لقائمٌ) ولو قلت: (لَيْت زيدا لقائم) أو نحو ذلك لم يجز. ينظر: اللمع: 41/1.

(3) ينظر: شرح شذور الذهب: 512/2-513.

(4) سميت بذلك لأن معانيها قائمة بالقلب. ينظر: أوضح المسالك: 28/2.

(5) وهي: (وَجَدَ)، و(أَلْفَى)، و(تعلَّمْ)، بمعنى اعلَمْ، و(دَرَى).

(6) وهي: (جَعَلَ)، و(حَجَا)، و(عَدَّ)، و(زَعَمَ)، و(هَبْ).

(7) أي: ما يرد بالوجهين.

(8) الغالب كونها لليقين، وهو اثنان: (رأى)، و(علم)، ينظر: أوضح المسالك: 38/2.

(9) الغالب كونها للرجحان ثلاثة: (ظن)، و(حسب)، و(خال)، ينظر: أوضح المسالك: 38/2-39.

(10) أي: محتملة للصدق والكذب، وليست للطلب أو الإنشاء، ينظر: شرح الأشموني: 321/2.

(11) وشرط الجملة أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف، إما ملفوظ به؛ أو مقدر، ينظر: أوضح المسالك: 277/3.

(12) وقوع المصدر نعتًا -وإن كان كثيرًا- لا يطرد، كما لا يطرد وقوعه حالًا، وإن كان أكثر من وقوعه نعتًا، ينظر: شرح الأشموني: 232/2.

أكثر منه في الصلة، فإن رفع الضمير طابق في أربعة من العشرة[2]، وإلّا في اثنتين من الخمسة[3]، وتطلب المساواة[4]؛ وإلّا فلا للتناقض إلّا إنْ حُمِلَت على الدوام والثبوت، وباقي متعدد الواحد وأكثر، فإن افتقر اليها وجب اتباعها؛ وإلّا جاز في غير المؤكد، والأَوْلى بالتقدم التابع ولا يعكس وجوبًا أو جوازًا[5].

فصل أعرف المعارف

الضمير[6] بعد الجلالة، وهل العلم كالغائب خلاف[7]؛ فإن عاد على مؤخر امتنع إلّا في نحو: {وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوت}[8] وبناؤه للشبه الوضعي.

ثم العلم وهو ما عُين مسماه تعينًا مطلقًا، والجنسي أن يدل بذاته على ذي الماهية تارة؛ وعلى الحاضر أخرى، ومنه الكنية واللقب، ويؤخر عنه وجوبًا[1].

---

(1) إطلاق المصدر، وهو مقيد بأن لا يكون في أوله ميم زائدة كـ"مزار" و"مسير"، فإنه لا يُنعت به، لا باطراد ولا بغيره، ينظر: شرح الأشموني: 323/2.

(2) وهي: التعريف، والتنكير، والتذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، والرفع، والنصب، والجر.

(3) إذا كان النعت مما يستوي فيه المذكر والمؤنث؛ كالمصدر غير الميمي، وصيغتي "فعيل" و"فعول"، أو كان أفعل تفضيل –مجردا–، أو مضافا لنكرة، لم يطابق المنعوت في التأنيث، والتثنية، والجمع: بل يلزم الإفراد، والتذكير. وإذا كان صفة لجمع ما لا يعقل؛ عومل معاملة المؤنثة المفردة، أو الجمع؛ نحو: {أَيَّامًا مَعْدُودَةً} ، و {أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ} .
فيجرد من علامة التثنية، والجمع، على اللغة الفصحى، ويعدّ حالا مرفوعة في التأنيث والتذكير؛ سواء أكان المنعوت كذلك، أم لا؛ وهذا هو النعت السببي، ولا يطابق منعوته إلا في اثنتين من خمسة؛ هما: حركات الإعراب، والتعريف والتنكير، ينظر: أوضح المسالك: 273/3–274.

(4) أي: لا يكون النعت معرفة والمنعوت مذكرا، بل دونه أو مساويًا له، وهو رأي الجمهور، والأمر فيه سعة، ينظر: شرح شذور الذهب: 558، والهمع: 145/3–146.

(5) ينظر: أوضح المسالك: 283/3–285.

(6) وهو ما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب معلوم، ينظر: شرح شذور الذهب: 175–176.

(7) ذهب البصريون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم، لأن الأصل فيه أن يوضع على شيء لا يقع على غيره من أُمَّتِهِ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم، وذلك لأن الاسم المبهم يعرف بشيئين: بالعين وبالقلب، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد. ينظر: الإنصاف: المسألة 101: 581/2.

(8) الجاثية: 24.

ثمّ المُبهم فللمذكر (ذا) وهل (الهاء) أصله[2]، والمراتب ثلاثة أو لا[3]، وللمؤنثة عشرة[4]، واعربها وللجمع مطلقًا واللام والكاف إن لحقته فحرفية لانتفاء الموضع، وتمتنع اللام في مواضع[5].

ثمّ الموصول (الذي) و(التي)، وفرع كل[6]، وفي البالغات، والمشتركة (من) و(ما) و(ال) في وصف صريح لغير تفضيل[7]، و(ذو) و(ذا) بعد (ما) أو (من) إلّا مع الإلغاء[8]، وأي مع الاضافة، وحذف صدر الصلة مبنية[9]، ويتعين فعل في المجرور، فإن أخبرت باسم الإشارة عنه تؤخره مطابقًا إن كان قابلًا مرفوعًا على الخبرية غير ملازم للنفي[10]، ويأتي في مكانه نفيٌ[11].

ثم المعرف بالأداة وهل هي ال أو اللام خلاف[12]، وتنقسم أقسامًا، ويأتي العهد صريحًا وكناية[13]، ثم المضاف لواحد منها ويكون في رتبته إلّا المضاف إلى الضمير بدليل (مَرَرَتُ بزَيدٍ صَاحِبك)[14] والنكرة أصل وأنكرها شيء[1].

---

(1) ينظر: أوضح المسالك: 133/1-134، وشرح التصريح: 133/1-135.

(2) قالوا جميعا: إن العرب زادت ها قبل ذا للتنبيه. ينظر اسفار لفصيح: 214/1-215.

(3) المراتب ثلاث، فيشار إلى المكان القريب بـ"هنا"، وإلى المتوسط بـ"هناك"، وإلى البعيد بـ"هنالك" وأخواته، وهي عند جمهور العلماء ثلاث، وعند بعضهم مرتبتان. ينظر: شرح الألفية للشاطبي: 412/1، وشرح التصريح: 147/1، وحاشية الصبان على الأشموني: 205/1، وضياء السالك إلى أوضح المسالك: 143/1.

(4) وهي: (ذي، ذات، تي، تا، ذه، ته، ذه، ها، ذان، تان). ينظر: شرح الشافية الكافية: 315/1.

(5) "إذا كان المشار إليه بعيدًا حقيقية، أو حكمًا جيء بعد كل واحد من الأمثلة التي ذكرت بكاف ثابت الحرفية، مسبوق بلام في لغة الحجازيين، ومجرد منه في لغة بني تميم، يدل على حال المخاطب". شرح الشافية الكافية: 316/1.

(6) أي: تثنيتهما وجمعهما.

(7) ينظر: شرح الشافية الكافية: 298/1.

(8) ينظر: المصدر نفسه: 282/1.

(9) ينظر: المصدر نفسه: 285/1.

(10) ينظر: الجنى الداني: 347/1.

(11) ينظر: شرح الكافية: 252/1، وتوضيح المقاصد: 416/1.

(12) المعرف بالأداة: عند سيبويه (اللام) وحدها هي المعرفة، والهمزة قبلها همزة وصل زائدة، وهي عند الخليل همزة قطع عوملت معاملة همزة الوصل لكثرة الاستعمال، وهي أحد جزأي الأداة المعرفة. ينظر: شرح الكافية الشافية:319/1، وتوضيح المقاصد: 460/1.

(13) ينظر: توضيح المقاصد: 463/1-469.

(14) ينظر: الأصول في النحو: 37/1.

باب التوكيد

لفظ يراد به تمكين المعنى في النفس، أو إزالة الشك عن الحديث أو المحدث عنه، وألفاظه: النفس والعين، ويجمعان على أفعل، وكل وأخواتها[2]، وتعريف ما لم يضف بنيتها؛ أو بالتعليق[3]. وهل النكرة تؤكد مطلقًا؛ أو إن مددت خلاف[4]، واذا اجتمعن فله والضمير المرفوع بعد المنفصل مؤكد ولا يعاد إلّا مع ما اتصل به[5] وأكثره في الجمل[6] وليس منه (الله أكبر الله أكبر)[7].

باب العطف

بيان ونسق، فالأول[8] التابع الجامد الذي جيء به لإيضاح متبوعه أو تخصيصه[9]؛ وهو كالبدل، إلّا في

(أَنَا ابْنُ [التَارِكِ][10] البَكْرِيِّ بِشْرٌ ...)[11]

(1) أي: أعم النكرات (شيء)؛ لأنه مبهم في الأشياء كلها. ينظر: المقتضب: 168/3، واللمحة: 119/1.

(2) أي: كلهم، وكلها، وكلا، وكلتا.

(3) ينظر: اللمع: 84، واللباب: 394/1.

(4) لم يجز توكيد النكرة؛ لأنه ليس لها عين ثابتة كالمعارف، فلم يجتمع إلى إثباتها إذا كانت لا تثبت بالتوكيد، فلهذا أسقط التوكيد عنها، ولما كانت المضمرات معارف جاز توكيدها، لأن أعيانها ثابتة، إلّا أن يكون المضمر مجهولًا فلا يجوز توكيده. ينظر: علل النحو: 387، والانصاف: 369/2.

(5) المراد: أن الحرف يكرر مع ما يتصل به إذا كان عاملًا. ينظر: الأصول: 20/2.

(6) أي: تكرار العامل مع معموله نحو قولك: قام عمرو قام عمرو. ينظر: المصدر نفسه: 20/2.

(7) أي: ليس من تأكيد الجملة قول المؤذن (الله أكبر الله أكبر)، خلافًا لابن جني، لأن الثاني لم يؤت به لتأكيد الأول بل ثانٍ جيء به لتأكيد الخبر الأول. ينظر: الأصول: 19/2-20، وشرح قطر الندى: 492، والأصول: 19/2-20.

(8) أي: عطف البيان.

(9) ينظر: شرح الكافية الشافية: 1190/3.

(10) سقط في المخطوط.

(11) هذا صدر بيت شعري: **أنا ابن التاركِ البَكرِيِّ بشر عليه الطير ترقُبُهُ عكوفا**

و(هِنْدٌ ضَرَبَتْ أخَاها العَبْد) وقس ما أشبهه، والثاني[1] أحرفه (الواو، وحتى، وإنما، وثم، وأو، وأم، وبل، ولا، ولكن، وهل)، لا تستعمل إلّا بالواو أو بشرط التجرد، وثالثها التخيير ومع (بل) أمر أو إيجاب، ومع النفي والنهي كـ (يكن) وبعد الأَوَّلَين لا، وزادوا النداء و(أما، وإلّا، وليس، وأي، ولولا، وهلا، وكيف)؛ و(متى) ليست منها، ويتصل إنْ عُطِفَ على متصل إنْ صلح ورد فإن خفض بغير مختص أعيد، وقبل (لا) مطلقًا، وحذف الفاء والواو مع ما عطفت جائز، وانفرد الثاني بعطف ما بقي معموله كالأول بعطف ما يصلح على ما لا، وعكس كل لأن يكون صلة، وعطف الفعل على مثله جائز؛ وعلى مشابه له[2].

باب البدل

إعلام السامع بمجموع اسمين أو فعلين على جهة تبيّن الأول أو تأكيده؛ وعلى أن ينوي بالأول منهما معنى القطا، وهو أربعة وقيل ستة، بدل شيء من شيء، وبعض من كل، وعكسه قليل[3]، واشتمال، وغلط[4]، وهل تجري في الفعل، ويشترط في النكرة من مثلها القصد[5]، والنكرة من المعرفة اتحاد في اللفظ، وكونها موصوفة خلاف[6]، ولا بدّ في الاشتمال من فهم معناه عند الحذف وحسن الكلام عند تقديره، وضمير أو خُلفه وفي البعض الأخير[1]، وجاز ابدال الجملة من المفرد[2].

والشاهد هنا أن (بشر) لا يصح أن يكون بدلًا من (البكري) بل هو عطف بيان؛ لأنه لا يصح أن يحل محله فلا يقال: أنا ابن التارك بشر. ينظر: الأصول: 135/1، وشرح الكافية الشافية: 1196/3.

(1) أي: عطف النسق.

(2) ينظر: شرح الكافية: 1198/3، وما بعدها، واللمحة: 689/2–704.

(3) أي: بدل كل من بعض. ينظر: توضيح المقاصد: 1039/2.

(4) ينظر: الأصول: 46/2، واللمع: 87، واللمحة: 715/2.

(5) أي: ابدال نكرة من نكرة.

(6) هذا مذهب البغداديّين والكوفيّين – كما ذكر ابن عصفور في شرح الجُمل: 286/1 .
ودليلُهم: أنّ النّكرة لا تُفيد في البدل إلاّ أنْ تكون موصوفة.
وبرأيهم أخذ ابن الحاجب في الكافية: 138، والرّضيّ في شرحه على الكافية: 340/1، وبيَّن أنّ ذلك ليس على الإطلاق، بل هو في بدل الكلّ من الكلّ؛ كما ذهب إليه ابن أبي الرّبيع في الملخّص: 564/1، ورأي السُّهيليّ في الهمع: 218/5.
واشترط البغداديّون في بدل النّكرة من غيرها: أن تكون من لفظ الأوّل.

باب المفعول به

كل فضلة انتصبت عن تمام الكلام تكون محلًا للفعل خاصة والعامل فيه اسم أو فعل ويجب حذفه إن تقدمه اسم وشُغل عنه مطلقًا، وهو قسمان: ظاهر كـ (أكرمت الفتى)، ومضمر كـ (أكرمني وأكرمه وإياي وإياه)، وفروعهما[3]، ولا يجوز الانفصال مع الامكان إلّا في مسألتين توجهان، والمختار أنه نفس ايا، ولا اشكال[4].

باب المفعول المطلق

وهو المصدر المؤكد أو المبين مطلقًا وليسا بمتوافقين، وهو أصل وينوب عنه ما عليه دل[5]، وحذف عامله مطلقًا مع الدليل جائز، ويجب في (زريف المال، وات سيرًا سيرًا).

باب المفعول له

وهو المصدر المذكور علة لحدث شاركه وقتًا وفاعلًا[6]؛ ولا يمتنع جره مع الاستيفاء، فإن أضيف أو تجرد اختلف[7].

وردّ ذلك كلّه ابن عصفور، ووصفه بالفساد، والصّحيح: أنّه لا يُشترط شيءٌ من ذلك؛ لوُرود السّماع به.

قال أبو حيّان في الارتشاف 620/2: "وسُمع بدل النّكرة من المعرفة، وليست من لفظ الأوّل، ولا موصوفه؛ وهذا مذهب البصريّين".

ويُنظر: الحجّة لأبي عليّ الفارسيّ 372/6، وشرح المفصّل 68/3، والمقرّب 244/1، 245، وتوضيح المقاصد 255/3، 256، والهمع 218/5.

(1) ينظر: توضيح المقاصد: 1037/2.

(2) ينظر: أوضح المسالك: 372/3.

(3) ينظر: الآجرومية: 17.

(4) ينظر: جامع الدروس العربية: 9/3.

(5) ينظر: توضيح المقاصد: 646/2، وأوضح المسالك: 181/2.

(6) ينظر: الملحة في شرح اللمحة: 361/1.

(7) للمفعول له المستوفي للشروط وهي: (المصدرية، وابانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل) ثلاثة أحوال وهي: أن يكون مجردًا من الألف واللام والاضافة، وأن يكون محلى بالألف واللام، وأن يكون مضافًا، وكلها يجوز أن تُجر بحرف التعليل، لكن الأكثر فيما تجرد عن الألف واللام والاضافة النصب. ينظر: شرح ابن عقيل: 186/2-187.

باب المفعول فيه

ما ضمن (في) من اسم زمان مطلقًا أو مكان؛ والمقادير، وما صيغ من الفعل[1]، وكل وقت يقبله، والمكان المبهم[2]، و(إذ) و(إذا) و(حيث) للمكان و(الآن) و(عوض) و(قط)[3]، و(كيف) عند سيبويه[4].

باب المفعول معه

وهو الواقع بعد (واو) المصاحبة؛ عمل فيه فعل أو اسم فيه معناه وحروفه ثم يرجح نصبه وعكسه قد يمتنع[5].

باب الحال

وصف ضمن (في) مبينًا لحال صاحبه مطلقًا، وتأتي مختلفة ولازمة ومُوَطِّئة ومقارنة ومقدرة ومحكية ومتعددة لمثله؛ مع رد الأول للثاني أو الترتيب إن أَمِنَ اللّبس، أو لواحد من الترادف والتداخل ومؤكد لعاملها أو لصاحبها أو لمضمون جملة قبلها بشرط أن تدل على معنى لازم أو شبهه في تقدير العلم بعد جملة جزآها معرفتان جامدان جمودًا مختصًا، ويمنع تقديمها مطلقًا في العامل غير هذا وشبهه، والجملة مع الواو كذلك أو لا خلاف، وجاز على صاحبها إلّا لمانع وشرطه التعدية بخلافها و(أَرْسَلَهَا العِرَاكَ) مؤول[6]، وحذف عاملها لدليل جائز[7].

---

(1) ينظر: شرح الكافية الشافية: 674/2-676.

(2) اسم الزمان يقبل النصب على الظرفية (3) مبهما كان أو مختصًا، وأما اسم المكان فلا يقبل النصب منه إلّا نوعان أحدهما المبهم والثاني ما صيغ من المصدر، والمبهم كالجهات الست نحو فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف. ينظر: المفصل: 81، وشرح ابن عقيل على الألفية: 195/2.

(3) ينظر: اللمحة: 444/1-446.

(4) ينظر: الكتاب: 267/3.

(5) ينظر: المفصل: 83، واللباب: 279/1، واللمحة: 367/1-373.

(6) ينظر: علل النحو: 371-376.

(7) يحذف عامل الحال جوازًا إذا حضر معناه، كقولك للراحل: (راشدًا مهديًا)، أو لتقدم ذكره من استفهام أو غيره، كقولك: (راكبًا)؛ لمن قال: كيف جِئْتَ؟ ينظر: اللمحة:400/1، وتوضيح المقاصد: 724/2.

باب التمييز

اسم نكرة بمعنى (من) مبين لإبهام اسم أو اجمال نسبة، فالأول في المساحة والعدد مطلقًا، وعامل هذا الفعل أو ما جرا مجراه، وتثبت التاء من ثلاثة إلى العشرة في المذكر[1]، وهل يمتنع تقديمه عليه ولو متصرفًا[2] إلّا في كفى بإجماع خلاف[3]، وشرطه التنكير، و(طِبْتَ النَفْسَ)[4] مؤول[5].

باب الاستثناء

وأدواته: (إلّا، وغير، وسوى، وخلا، وعدا، وحاشى، وليس)، ولا يكون[6]، فان كان تامًا موجبًا وجب النصب مطلقًا؛ وإلّا فالمختار الاتباع والنفي المقدر كالملفوظ به، ووجب نصب المنقطع، وأجاز التميمي الابدال ما لم يتقدم[7]، فان كان ما قبلها معمولًا للا النافية للجنس جاز أوجه فيه

(1) ينظر: المقتضب: 32/3، وتوضيح المقاصد: 726/2.

(2) اذا كان العامل فيه فعلًا جاز تقديمه؛ لتصرف الفعل، ولكن هذا مخالف لرأي سيبويه والجمهور، إذ قالوا: أن التمييز لا يجوز تقديمه على عامله مطلقًا؛ لأنه كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله فكذلك ما أشبهه. وأيضًا فالغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلًا في الأصل، فلا يغير عما كان يستحقه من وجوب التأخير. ينظر: المقتضب: 36/3، وتوضيح المقاصد: 735/2، وشرح التصريح: 616/1-618.

(3) بمعنى أن (كفى) فعل متصرف ولا يسبقه التمييز باجماع، ففي قولهم: (كفى بزيدٍ ناصرًا) لا يجوز تقديم (ناصرًا) على (كفى) وإن كان فعلًا متصرفًا؛ لأنه بمعنى فعل غير متصرف، وهو فعل التعجب، فمعنى قولهم (كفى بزيدٍ ناصرًا): ما أنصره رجلًا. ينظر: توضيح المقاصد: 737/2.

(4) هذا جزء من بيت شعري وتمامه:

رَأَيْتُكَ لَمَّا أَنْ رَأَيْتَ وجُهَنَا صَدَدْتَ وَطِبْتَ النَفْسَ يا قَيْسُ عَنْ عَمْرو

ينظر: شرح ابن عقيل: 182/1.

(5) الأصل: (وطِبْتَ نَفْسًا) فزيدت الألف واللام لأن التمييز لا يكون إلّا نكرة وهو مذهب البصريين، البصريين، وذهب الكوفيون إلى جواز كونه معرفة، فالألف واللام عندهم غير زائدة. ينظر: شرح ابن عقيل: 182/1.

(6) ينظر: المقتضب: 391/4، واللمع: 66.

(7) ينظر: المقتضب: 394/4-396، واللمع: 66-67.

والممنوع على حسبه، وهل (سوى) كـ(غير) خلاف[1]، ونصب الثانية على الحال وشُهِرَ خِلافه، ويحذف ما بعدها إن فُهِمَ، والأولى فقط تقع صلة[2]، وما بعد الاخيرين واجب النصب كـ(خلا) و(عدا) مع (ما)، وفعلية الثانية أشهر كحرفية (حاشى)[3]، وهل لها فاعل أو لا[4]؟ والنصب بطريق بطريق الحمل ولا تصحب (ما)[5].

باب (لا)[6]

والأصل فيها عدم الاختصاص، وشرط ما دخلت عليه التنكير والاتصال ويبنى معها على ما ينصب به؛ إلّا الاسماء الخمسة وعليهما في مسلمات[7]، وهي مع الهمزة كالمجردة[8] فإن تكررت تكررت مع إعمال الأولى جاز في الثانية البناء والنصب والرفع[9]، (ولا شَيءَ أو شَيئان)، ويجب إن اتصل بها خبر أو حال أو نعت، فإن كان غير مفرد فوجهان[10]، فان عُلِمَ الخبر كثر حذفه ووجب عند بعضهم[11].

باب النداء

وحروفه: (يا) وأخواتها[12] حروف فالهمزة فقط للقريب، وقيل (يا) له وللبعيد فاثنان يبنيان على الضم، وهل سلب التعريف أو لا خلاف، ويجوز ما للقريب للبعيد، والعكس ممتنع[1]، كما في

---

(1) ينظر: الانصاف: 239/1-242، واللمحة: 473/1-477.

(2) ينظر: شرح ابن عقيل: 209/2-239.

(3) (خلا، وحاشا) يكونان حرفين ويكونان فعلين، والأشهر في (حاشا) أنها حرف، أما (عدا) فهي فعل وما بعدها واجب النصب. ينظر: المقتضب: 391/4، واللمع: 69.

(4) ينظر: الانصاف: 226/1.

(5) ينظر: اللمحة: 469/1.

(6) المقصود بها النافية للجنس.

(7) ينظر: أوضح المسالك: 3/2، وشرح ابن عقيل: 5/2.

(8) ينظر: شرح ابن عقيل: 21/2.

(9) ينظر: شرح قطر الندى: 168، وشرح ابن عقيل: 11/2.

(10) ينظر: الجنى الداني: 29، وأوضح المسالك: 20/2-21.

(11) إذا دل على خبر (لا) النافية للجنس وجب حذفه عند التميميين والطائيين وكثر حذفه عند الحجازيين. ينظر: اللمحة: 499/1، وشرح ابن عقيل: 25/2.

(12) أحرف النداء هي: يا، أيا، هيا، أي، أ. ينظر: اللمع: 107، والملحة: 54، واللمحة: 597/2.

الحذف مع المندوب والمضمر والمستغاث، فان كان الثاني لمتكلم أو غائب لم يجز نداؤه؛ وإلّا ففيه خلاف، ومن اسم الجنس والمشار له يقل[2] ولا يجوز جمعها مع (ال) من غير موصل إلّا مع (الله) ومحكي الجمل[3]، وقيس الموصول و(يا الأسد شِدَّةً)[4]، والأكثر (اللهم) بالتعويض، وقيل الميم بقية جملة و(يا اللهم) شاذ، وتستعمل تمكينًا للجواب في نفس السامع[5]، وفي تابعه المجرد من (ال) وجوب النصب؛ وإلّا فوجهان إن كان مضمومًا[6]، وفي المضاف لـ (الياء) إن كان صحيحًا ضمها وحذفها، وابقاء الكسرة واثباتها ساكنة ومحركة، ثم قلبها ألفًا وابقاء الفتحة وأفصحها الكسرة[7].

والاستغاثة نداء من يخلص من شدة أو يعين على مشقة، وأكثر أحواله جره باللام المفتوحة؛ كما إذا عطفت عليه مكررًا لها وبتعلقها بحرف النداء وقيل بمحذوف[8].

والندبة غالبًا في المعرفة وأداتها: (وا) أو (يا) إن أمن ومنتهاه صلة بألف[9] إن لم تكن فيه مع (ها)[10].

والترخيم حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص، فان ختم ب (ها) جاز بشرطه وامتنع ما خلافها، إلّا إذا زيد على ثلاثة، و(هل) و(لو) محرك الوسط[11] وأن لا يكون ذا إسناد ولا اضافة

(1) ينظر: اللمحة: 2/599-600.

(2) ينظر: اللمحة: 2/625-228.

(3) ينظر: اللمع: 112، واللمحة:2/608.

(4) وهو من باب الشبيه بالمضاف لأن (شدّة) تمييز. ينظر: توضيح المقاصد: 2/1067-1068.

(5) ينظر: اللمع: 113، واللمحة: 2/628.

(6) ينظر: اللمحة: 2/605-608.

(7) ينظر: اللمحة: 2/612-617.

(8) ينظر: شرح الكافية الشافية: 3/1334-1337، واللمحة: 2/619-622.

(9) بمعنى أن الاسم المندوب يلحق آخره ألفًا، وألحق الألف عند الوقف هاءً. ينظر: الكتاب: 2/220، والمقتضب: 4/268.

(10) ينظر: الكتاب: 2/220، واللمع: 120.

(11) ينظر: علل النحو: 350، واللمع: 114-117.

وزيد لا مختصًا ولا مندوبًا ولا مستغاثًا وفي الجملة خلاف[1]، وفيه لغتان[2]؛ فان أُلبِسَ تعينت واحدة واحدة و(طريف بن مالِ)[3] ضرورة[4].

باب المجرورات

قسمان: ما جر بـ (من، وإلى، وعن، وعلى، وفي، ورُبَّ، والباء، والكاف، واللام، والواو، والباء، والتاء في القَسَم – ولا بد من مُقسَمٍ به وعليه – وحروف أربعة[5] ومتى ولعل ومذ ومنذ – إلّا قبل فعل – وحتى وكي وحاشى وخلا وعدا)، والثاني: ما يقدر بـ (من، وإلى) وفي (في) خلاف، واللفظية لا يتعرف بها ولا يتخصص[6]، والجار المضاف[7].

(1) أن الترخيم لا يكون في مضاف إليه ولا في وصف ولا يرخم المستغاث به إذا كان مجرورًا؛ لأنه لأنه بمنزلة المضاف إليه، ولا المندوب. ينظر: الكتاب: 240/2، والأصول في النحو: 359/1.

(2) أي: في الترخيم لغتان: إحداهما: أن ينوي المحذوف منه، والثانية: أن لا ينوى. ينظر: شرح ابن ابن عقيل: 293/3.

(3) هذا جزء من عجز بيت شعر، وتمامه:

لَنِعْمَ الفَتَى تَعْشُو إلى ضَوءِ نارِهِ طَرِيفُ بنُ مالٍ لَيلَةَ الجوعِ والخَصَرْ

ينظر: الكتاب: 254/2، وشرح الكافية الشافية: 1370/3، واللمحة: 647/2، وشرح ابن عقيل: 295/3.

(4) إن حذف آخر الكلمة في غير النداء يكون للضرورة، بشرط كونها صالحة للنداء، كما في قوله: قوله: (طريف بن مال)، أي: طريف بن مالك. ينظر: شرح الكافية الشافية: 1370/3، واللمحة: 647/2، وشرح ابن عقيل: 294/2.

(5) أي: حروف جواب القسم، ينظر: اللمع: 186.

(6) ينظر: أوضح المسالك: 1703/3.

(7) أي: المجرور بالإضافة. ينظر: أوضح المسالك: 70/3.

باب الجملة

فعلية واسمية، فالثانية ما صدرت باسم مطلقًا، والأولى بفعل كذلك، ولا اعتداد بالحرف وقد تحمل لاختلاف[1]، وتنقسم إلى: الصغرى والكبرى، فالثانية ما كان خبرها جملة، والأولى ما كانت خبرًا وقد تحتملها[2].

فصل الجمل التي لا محل لها

الابتدائية حقيقة أو حكمًا والصلة والمعترضة والمفسرة لغير ضمير الشأن مطلقًا والواقعة جوابًا لشرط غير جازم؛ أو له ولم تقترن بالفاء وإذا، والتابعة لغير ذي محل، والتي لها محل ما حل محلها المفرد غالبًا الواقعة خبرًا وحالًا ومفعولًا للقول أو المضاف اليها اسم زمان أو مكان، والواقعة جوابًا لشرط جازم على شرط فيها والتابعة لمفرد ولذي محل[3].

فصل الجملة إذا وقعت بعد معرفة محضة كانت حالًا وإلّا كانت صفة وبعد المحتمل محتملة وذلك مع وجود المنتفي وانتفاء المانع[4].

وهذا آخر ما أردنا تعليقه مع استثقال الفكر وفتور الحمد والصلاة والسلام على أفضل الأمة محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليًا كثيرا.

وكان التداع من تعليقها لعشر خلون من جمادي الأولى سنة ست وتسعين وتسعمائة أحسن الله عاقبتها آمين على يد أحقر عباد الله محمد المغربي المالكي غفر الله تعالى له آمين آمين آمين.

(1) أقسام الجملة هي: (اسمية، وفعلية، وظرفية)، فالاسمية هي التي صدرها اسم نحو: زَيدٌ قائِمٌ، والفعلية هي التي صدرها فعل، نحو: قامَ زَيدٌ، والظرفية هي المصدرة بظرف أو مجرور نحو: أَعِنْدَكَ زَيدٌ، أو في الدارِ زيدٌ، إذا قدّرتَ زيد فاعلًا بالظرف والجار والمجرور. ينظر: مغني اللبيب: 492.

(2) ينظر: مغني اللبيب: 497.

(3) ينظر: المصدر نفسه: 500–556.

(4) ينظر: المصدر نفسه: 578، وموصل الطلاب إلى قواعد الإعراب: 70.

ثبت المصادر

القرآن الكريم

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف (ت745هـ)، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998م.
2. إسفار الفصيح، محمد بن علي بن محمد، أبو سهل الهروي (ت433هـ)، تحقيق: أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 1420هـ.
3. الأصول في النحو، محمد بن سهل بن السراج (ت316هـ)، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط2، 1987م.
4. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري (ت577هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط8، 1986م.
5. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام عبد الله بن يوسف (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت.
6. إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت1399هـ)، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا رئيس أمور الدين، والمعلم رفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
7. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله المشهور بابن مالك (ت672هـ)، تحقيق: د. محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، 1967م.
8. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت749هـ)، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008م.
9. جامع الدروس العربية، مصطفى الغلاييني، دار ابن حزم، بيروت ط1، 2011.
10. الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المرادي المصري المالكي (ت749هـ)، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1992م.

11. حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت1206هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997م.
12. الحجة للقراء السبعة، الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت377هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجابي، راجعه ودققه: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف الدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، بيروت، ط2، 1993م.
13. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت900هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م .
14. شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت672هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، دار هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990م.
15. شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت905هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.
16. شرح جمل الزجاجي، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الإشبيلي أبو الحسن، تحقيق: فواز الشعار، دار الكتب العلمية، ط1، 1998م.
17. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، عبد الله بن عقيل (ت769هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط20، 1980م.
18. شرح الشافية ابن الحاجب، محمد بن الحسن المشهور بالرضي الإستراباذي (ت686هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن ورفيقه، دار الكتب العلمية، بيروت، 1975م.
19. شرح قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط11، 1383م.
20. شرح الكافية، محمد بن الحسين المشهور بالرضي الاستراباذي (ت686هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت.
21. شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله المشهور بابن مالك (ت762هـ)، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، دار المأمون للتراث، ط1، 1402هـ.

22. شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت643هـ)، قدم له: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.
23. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام عبد الله بن يوسف (ت761ه)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر.
24. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، ط1،2001م.
25. علل النحو، محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن، ابن الوراق (ت381هـ)، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1999م.
26. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت646 هـ)، تحقيق: د. صالح عبد العظيم الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2010 م.
27. كتاب سيبويه، عمر بن عثمان (ت180ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، مصر، ط4، 2004م.
28. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت616ه)، تحقيق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط1، 1995م.
29. اللمحة في شرح الملحة، محمد بن حسن بن سِباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت720هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2004م.
30. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت392هـ)، تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت.
31. متن الآجرومية، ابن آجُرُّوم، محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، أبو عبد الله (ت723هـ)، دار الصميعي، 1998م.
32. متن شذور الذهب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761ه)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط الأخيرة.
33. متن قطر الندى وبل الصدى، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761ه)، دار العصيمي للنشر والتوزيع، ط1.
34. معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

35. معجم المفسرين «من صدر الإسلام وحتى العصر الحاضر»، عادل نويهض، قدم له: مُفتي الجمهورية اللبنانية الشَّيْخ حسن خالد، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت، لبنان، ط3، 1988 م.
36. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت761هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985م.
37. المفصل في علم العربية، محمود بن عمر الخوارزمي الزمخشري أبو القاسم (ت538هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار عمار، عمان، الأردن، ط1، 2004م.
38. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت790هـ)، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007 م.
39. المقتضب، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت285هـ)، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.
40. المقرّب، لابن عصفور علي بن مؤمن (ت669هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، ورفيقه، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1998م.
41. الملخص في ضبط قوانين العربية، أبو الحسين بن أبي الربيع القرشي الأشبيلي الأندلسي (ت 688هـ)، تحقيق: د. علي بن سطان الحكمي، المدينة المنورة، ط1، 1985م.
42. موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، زين الدين المصري، وكان يعرف بالوقاد (ت905هـ)، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، دار الرسالة، بيروت، ط1، 1996م.
43. النحو المصفى، محمد عيد، مكتبة الشباب، القاهرة، 2009م.
44. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت1399هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
45. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت911هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.

References

The Holy Quran

1. Yusuf, M. (1998). *Resip beating from the tongue of the Arabs* (1st ed.). Al-Khanji Library. Cairo.

2. Al-Harawi, M. A. (2000). *Fluorescence eloquent* (1st ed.). Deanship of Scientific Research at the Islamic University. Madinah. Saudi Arabia.

3. Ibn Al-Sarraj, M. S. (1987). *Fundamentals of Grammar*. Al-Risala Foundation. Beirut.

4. Al-Anbari. A. (1986). *Equity in matters of disagreement between the Basran and Kufian grammarians* (8th ed.). Arab Heritage Revival House. Beirut.

5. Yusuf, H. A. (N.D). *The clearest path to the Alfiyyah of Ibn Malik*. modern library. Beirut.

6. Al-Baghdadi, I. M. (N.D). *Clarifying what is hidden in the tail on revealing suspicions*. Arab heritage revival house, Beirut, Lebanon.

7. Ibn Malik, M. A. (1967). *Facilitating benefits and complementing purposes*. Al-Kitab Al-Arabi press. Egypt.

8. Al-Maliki, B. H. (2008). *Clarification of the Objectives and Paths of Explanation of the Alfiyyah of Ibn Malik* (1st ed.). Al-Fikr Al-Arabi Press. Lebanon.

9. Al-Ghalayni, M. (2011). *The Arabic lessons collector* (1st ed.). Ibn Hazm press. Beirut.

10. Al-Maliki, B. H. (1992). *Aljanaa Aldaani in the letters of meanings* (1st ed.). Al-Kutub Al Ilmiyyah press. Beirut.

11. Al-Shafii, M. A. (1997). *Al-Sabban's footnote on Al-Ashmouni's explanation of Alfiyyah Ibn Malik* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut. Lebanon.

12. Al-Farsi, A. A. (1993). *The argument for the seven readers* (2nd ed.). Al-Mamoun for Heritage press. Damascus. Beirut.

13. Al-Shafii, A. M. (1998). *Explanation of Al-Ashmouni on Alfiyyah Ibn Malik*. (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut. Lebanon.

14. Al-Jiani, M. A. (1990). *An explanation of facilitating the benefits*. (1st ed.). Hajar for printing and publishing. KSA.

15. Al-Azhari, Kh. A. (2000). *Explanation of the declaration of the clarification or the Declaration of the content of the clarification in grammar*. (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiya press. Beirut. Lebanon.

16. Al-Ishbili, A. M. (1998). *Explanation of Al-Zajaji's sentence.* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah Press. Beirut. Lebanon.

17. Ibn Aqil, A. (1980). *Explanation of Ibn Aqil on the Alfiya of Ibn Malik* (20th ed.). Al-Turath Press. Cairo.

18. Al-Istrabadi, R. M. (1975). *Explanation of Shafia Ibn al-Hajib*. Al-Kutub Al-Ilmiyyah Press. Beirut.

19. Ibn Hisham, A. Y. (1963). *Explanation of the dew drop and the echo* (11th ed.). Cairo.

20. Al-Astrabadi, M. (1981). Explanation of Al-Kafiyyah. Al-Kutub Al-Ilmiyyah Press. Beirut.

21. Ibn Malik, M. A. (1982). *Explanation of the Healing Sufficient* (1st ed.). Scientific Research and revival of Islamic heritage centre. Al-Mamoun for heritage press. Egypt.

22. Ibn Al-Sane, Y. A. (2001). *Detailed explanation of al-Zamakhshari*. (1sted.). Al-Kutob Al-Ilmiya press. Beirut. Lebanon.

23. Youssef, H. A. (n.d.) *Explanation of the roots of gold in the knowledge of the words of the Arabs*. Al-Saada Press. Egypt.

24. Al-Najjar, M. A. (2001). *Diaa Al-Salik to the clearest paths* (1st ed.). Al-Risala Foundation. Lebanon.

25. Al-Warraq, M. A. (1999). *The ills of grammar* (1st ed.) Al-Rasheed Library. Riyadh, Saudi Arabia.

26. Al-Maliki, H. J. (2010). *Sufficient in the science of grammar* (1st ed.). Library of Arts. Cairo.

27. Othman, O. (2004). *Sibawayh's book* (4th ed.). Al-Khanji Library. Egypt.

28. Al-Baghdadi, A. A. (1995). *Al Llubab in the ills of construction and syntax* (1st ed.). Al-Fikr Press. Damascus.

29. Ibn al-Sayegh, M. H. (2004). *Al-Lamha in explanation Al-Milha* (1st ed.). Saudi Arabia.

30. Jinni, O. (1986) *Al-Lum'a in al-Arabiya*. Cultural Books House. Kuwait.

31. Al-Sunhaji, M. M. (1998). *Al-Ajrumiyah, Ibn Ajrum*. Al-Samai press. Egypt.

32. Ibn Hisham, A. Y. (1975) *The golden roots* (last ed.). Mustafa Al-Babi Al-Halabi Press. Syria.

33. Ibn Hisham, A. Y. (1980). *Explanation of the Dew Drop and The Echo* (1st ed.). Al-Osaimi House for Publishing and Distribution. KSA.

34. Kahaleh, O. R. (1985). *The Authors' Dictionary*. Arab heritage revival press. Beirut.

35. Nuwayhed, A. (1988). *The Dictionary of Interpreters "From the Beginning of Islam to the Present Era"* (3rd ed.). Nuwayhed Cultural Foundation for Authoring, Translation and Publishing. Beirut. Lebanon.

36. Ibn Hisham. (1985). *Mughni al-Labib on the books of Arabs* (6th ed.). Al-Fikr Press. Damascus.

37. Al-Zamakhshari, M. O. (2004). *The detailed in Arabic science* (1st ed.). Ammar press. Jordan.

38. Al-Shatibi. I. M. (2007). *Al-Maqasid Al-Shafia in explanation Al-Khulasa Al-Kafiya (Explanation of Alfiya Ibn Malik)* (1st ed.). Institute of Scientific Research and Revival of Islamic Heritage. Makkah.

39. Al-Mubarrad. M. Y. (n.d.) *Al-Muqtadab*. Alam Al Kutub Press. Beirut.

40. Ibn Asfour, A. M. (1998). *Paster* (1st ed.). Al-Kutub Al-Ilmiyyah press. Beirut.

41. Al-Andalusi, A. (1985). *Abstract in controlling the laws of Arabic* (1st ed.). Medina.

42. Al-Masry, Kh. A. (1996). *The Student's Guide to the Rules of Syntax* (1st ed.). Al Resala press. Beirut.

43. Eid, M. (2009). *Filtered syntax*. Youth Library. Cairo.

44. Al-Baghdadi, I. M. (1988) *Hadiat Al Earifin the names of the authors and the works of the compilers.* Arab Heritage Revival House. Beirut.

45. Al-Suyuti, J. A. (1985). *Hama Al-Hawame in explaining Jame Al Jawamiei*. Tawqifiyyah Library. Egypt.